حتمية التنويع الاقتصادي كأداة للخروج من الاقتصاد الريعي – دراسة حالة الجزائر–

The inevitability of economic diversification as a tool to exit the rentier economy
- Algeria case study -

ط.د سمان علي [1]

[1] جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة (الجزائر)، alisamane78@yahoo.fr

تاريخ الاستلام : 2022/03/07 ؛ تاريخ القبول : 2022/05/27؛ تاريخ النشر: 2022/06/30

مستخلص

يحتل التنويع الاقتصادي أهمية كبيرة في الجزائر، نتيجة ما تعانيه من هزات عنيفة جراء ارتباطها بقطاع معين دون القطاعات الأخرى، وكذا في توسع الاستثمار وخلق أوجه ترابط جديدة بين قطاعات الاقتصاد الأخرى وتقليل الاعتماد على عدد محدود من الأسواق الدولية من أجل توسيع قاعدة الإيرادات، من هنا دعت الضرورة إلى انتهاج سياسة التنويع الاقتصادي من أجل خلق منتجات جديدة عن طريق دعم عمليات البحث والابتكار.

الكلمات المفتاحية : التنويع الاقتصادي، الاقتصاد الريعي، السياحة، الزراعة .

Abstract:

Economic diversification is of great importance in Algeria as a result of severe shocks due to its association with a particular sector without the other sectors, as well as the expansion of investment, the creation of new linkages among other sectors of the economy and the reduction of dependence on a limited number of international markets in order to expand the revenue base. It was necessary to pursue a policy of economic diversification in order to create new products by supporting research and innovation

***Keywords**: economic diversification, rural economy, tourism, agriculture.*

مقدمة:

تتسم سوق النفط الدولية بعدم الاستقرار وكثرة التقلبات في اسعار النفط نتيجة لتأثرها بالعديد من العوامل والمتغيرات، وإذا ما عرفنا أن النفط سلعة دولية في مداها واستراتيجية في أهميتها بالنسبة لجميع دول العالم مهما كان مستويات تقدمها باعتبارها دولا مستهلكة للنفط وإن كانت بدرجات متفاوتة، تقابل مجموعة محدودة من الدول المنتجة والمصدرة للنفط يصبح من البديهي القول بأن ارتفاع أسعار النفط يكون لصالح الدول المنتجة والمصدرة حيث تزداد عوائدها النفطية التي هي أساس وارداتها المالية مما تؤثر ايجابيا فيها ، فيما يكون هذا الارتفاع لغير صالح الدول المستهلكة حيث يزداد هذا الارتفاع من الأعباء المالية عليها، ويكون الوضع معاكسا في حالات انخفاض أسعار النفط، وما يترتب على ذلك من مخاطر واشكاليات، بالتالي فإن جميع دول العالم تواجه خطرا واحدا اسمه" خطر سعر النفط " وترتب على هذا الخطر العديد من المخاطر والاشكاليات لذا وجب عند اتخاذ القرارات الاقتصادية للدول المصدرة للنفط خصوصا وأن

[1] المؤلف المرسل: سمان علي، الايميل: alisamane78@yahoo.fr

التقلبات في أسعار النفط أصبحت ظاهرة متكررة ومثيرة للقلق على المستوى العالمي، تؤثر في معظم الدول التي يعتبر النفط فيها المصدر الرئيسي في تحقيق مواردها المالية بالعملة الأجنبية، ومن أجل أن تخفف هذه الأخيرة من حدة تأثير هذا الانخفاض فلابد لها من اتخاذ حزمة من الاجراءات الاقتصادية منها اتباع سياسة التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي وتطوير القطعات الصناعية والزراعية وغيرها، وتبني مشاريع الاصلاح الاقتصادي والإداري واقامة تكتلات اقتصادية قوية كمناطق التجارة الحرة والأسواق المشتركة والتكاملات الاقتصادية والاهتمام بالتنمية المستدامة حتى يتسنى لها تقوية اقتصاداتها والتأقلم ايجابيا مع البيئة الاقتصادية العالمية الراهنة وصولا إلى تحقيق التنمية الاقتصادية

هذا وتعتبر من بين هذه الدول، لذا فالضرورة ملحة لطرح فكرة إلزامية التنويع الاقتصادي والاعتماد على عدة مصادر للدخل الوطني، قصد تقليل الاعتماد على قطاع واحد وتوسيع فرص الاستثمار وتقوية أوجه التَّرابط في الاقتصاد وتقليل الاعتماد على عدد محدود من الاسواق الدولية والشركاء التجاريين الدوليين. وتأتي هذه الورق البحثية لمناقشة المجالات التي يمكن الاستثمار فيها للخروج من مشكلة الاقتصاد الريعي.

ومن خلال هذا الطرح كانت اشكالية الدراسة كما يلي:

ماهي السياسات والاستراتيجيات التي يمكن ان تنتهجها الجزائر في مجال التنويع الاقتصادي؟

للإجابة على الاشكالية المطروحة يمكن تناول المحاور التالية:

المحور الأول: مكانة الثروة النفطية في الاقتصاد الجزائري

المحور الثاني: ماهية التنويع الاقتصادي

المحور الثالث: آليات الخروج من الاقتصاد الريعي وفقا للبدائل الاقتصادية في الجزائر

المحور الأول: مكانة الثروة النفطية في الاقتصاد الجزائري

بعد الاستقلال مباشرة حاولت الجزائر أن تدعم استقلالها السياسي باستقلال اقتصادي، يعتبر أكثر من ضرورة لهذا فإن استغلال الثروة النفطية عرف الكثير من المحطات، وكان في كل محطة يتم إعداد قانون يأتي بإطار تنظيمي وتعاقدي يختلف عن القانون السائد في المحطة السابقة .

أولا: واقع القطاع النفطي في الجزائر

ان النفط في الجزائر موجود جيولوجيا منذ القدم الا ان بداية الانتاج الفعلي في الجزائر كانت سنة1956 اذ بلغ انتاج ما يعادل 308,7 طن خلال 1956 وبعد الحرب العالمية الثانية برزت أهمية النفط كمصدر اساسي من مصادر الطاقة، ما جعل فرنسا تسعى الى استغلال الثروة البترولية في الجزائر، ومن ثم اكتشف حقل حاسي مسعود والذي يعد من اكبر الحقول البترولية في الجزائر، فبعد الاستقلال اتجهت السلطات الى وقف نهب الثروة البترولية وثروات البلاد وكانت اهم خطوات هذا المشروع التالي[1]:

- إنشاء الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات– سونطراك – في 1964/12/31؛
- تأسيس الشركة المختلطة الجزائرية للكهرباء والغاز سونلغاز؛
- تأمين جميع الشركات البتروكيماوية اضافة الى قطاعات غير النفطية؛
- الإعلان عن تأميم المحروقات في 1971.

عند حدوث الأزمة النفطية لعام 1986 وانهيار أسعار المحروقات بشكل رهيب تضرر الاقتصاد وبنسبة كبيرة للغاية، وحاولت السلطات الجزائرية القيام بإصلاحات اقتصادية شاملة التي لم تتجاوز القطاع النفطي باعتباره المحرك

الرئيسي للاقتصاد الوطني والمصدر المالي الوحيد للدولة بهدف تلبية الاحتياجات المحلية المتزايدة، وذلك من خلال زيادة عمليات البحث والتنقيب لاكتشاف حقول جديدة وهذا ما فتح أبواب الاستثمار الأجنبي.

من أجل تطوير قطاع المحروقات الوطني كان لا بد من مواصلة الإصلاحات التي شرع فيها لتفعيل عملية خلق بيئة استثمارية مشجعة، فتم إصدار قانون جديد في 28 افريل 2005 تحت رقم 05-07 في إطار هذا القانون تم إنشاء وكالتان وطنيتان تتمتعان بالشخصية القانونية والاستقلالية المالية بموجب المادة 12 وهما[2]:

- الوكالة الوطنية لمراقبة النشاطات وضبطها في مجال المحروقات، وتدعى في صلب النص" سلطة ضبط المحروقات"
- الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات وتدعى في صلب النص(النفط4)

وقد تم إعطاء كامل الصلاحيات للوكالتين في مجال قطاع المحروقات.إلا أنه وخلال سنة 2012 بدأت تلوح في الأفق ملامح إجراء تعديلات جديدة على قانون المحروقات، فقد صادق مجلس الوزراء الجزائري في 17 سبتمبر 2012 على تعديل قانون المحروقات واعتبر بأن قانون 2006 هو المتسبب في كبح واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر للقطاع، خاصة أن الشركات الأجنبية انتقدت القانون وبشدة واعتبرته غير مشجع على الاستثمارات في الجزائر.

وبحلول 2013 صدر القانون رقم 01 - 13 الذي يعدل ويتمم القانون رقم 05-07 المؤرخ في 28 ابريل 2005 والمتعلق بالمحروقات الذي يتضمن تعديلات وتكميلات على المادة 58 من القانون05-07.

ثانيا: تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري

شهدت أسعار البترول ارتفاعا نوعيا مع مطلع الألفية الثانية استمر ما يقارب العقد من الزمن، حيث عاشت الدول المنتجة للبترول بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة بحبوحة مالية، اذ شكلت صادرات المحروقات خلال هذه الفترة % 95من المجموع الكلي للصادرات وشكلت الجباية البترولية أكثر من60% من ايرادات الميزانية العامة للدولة، غير أن الانهيار المفاجئ لأسعار البترول في النصف الثاني من سنة 2014 بنسبة تزيد عن 50 %أدى الى العديد من الآثار السلبية.

ان هذا الانخفاض الكبير لأسعار المحروقات جعل احتياطات الدول المنتجة للنفط تتآكل وتدخل ميزانيتها مرحلة العجز، وهي التي بنتها على اساس مرجعي يفوق 90 دولار للبرميل، ومنها الجزائر التي تعتمد سعر مرجعي نظري بعيد كل البعد عن واقع ميزانيتها[3]. وفي سنة 2015 انخفض متوسط سعر برميل البترول ب47.1% من 100.2 دولار في 2014الى 53.1 دولار في 2015، نجم عن هذا الانخفاض القوي تقلص في ايرادات صادرات المحروقات (33.08مليار دولار في 2015 مقابل 58.46 مليار دولار في 2014)، و امتد هذا التأثير السلبي ليشمل الرصيد الكلي لميزان المدفوعات الذي سجل عجزا قدره 27.54 مليار دولار سنة 2015 مقابل عجز قدره 5.88 مليار دولار سنة2014 .

و نتيجة لذلك انخفضت احتياطيات الصرف ب 34.81 مليار دولار منتقلا من 178.94 مليار دولار نهاية 2014الى 144.13 مليار دولار نهاية[4]2015 .

ونتيجة الاعتماد الكبير على العائدات البترولية فقد كان لانهيار الاسعار اثر سلبي كبير على معدلات النمو، و هو ما يبينه المخطط التالي:

الشكل رقم (01): معدل النمو للناتج المحلي الاجمالي الجزائري (2014–2017)

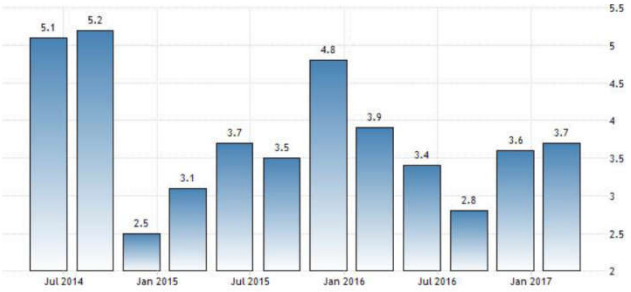

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات البنك الدولي.

نلاحظ من خلال المخطط رقم(01) مدى تأثر معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي للجزائر بانخفاض اسعار البترول حيث انخفضت من نسبة 5.2 %سنة 2014 الى % 2.5 مباشرة بعد الازمة سنة 2015 ورغم التعافي الذي تشهده تلك المعدلات بعد مضي سنتين من الانهيارات لكن تبقى دائما دون المطلوب وعكس توقعات الحكومة التي اتخذت من معدل نمو 7 %كهدف خلال السنوات المقبلة.

أما على المدى البعيد فيمكن لانهيار اسعار البترول ان يؤدي الى آثار سلبية كبيرة خصوصا على المستوى الاجتماعي وذلك من خلال توفير مناصب الشغل التي تتكفل الدولة بتوفير الجزء الاكبر منها من خلال التوظيف العمومي والذي شهد تجميدا الا في بعض القطاعات كالتعليم والصحة مما أدى الى ارتفاع نسبة البطالة الى 10.6% حسب معطيات البنك الدولي بعد الازمة خلال سنة 2015

ومع نهاية 2014 عرف احتياطي الصرف الخارجي انخفاضا بأكثر من 500 مليون دولار نتيجة انهيار اسعار البترول، كما تراجعت احتياطيات البلد من النقد الاجنبي الى 172.6 بنهاية 2015 ، كما ان هذا الانكماش سيمتد الى الناتج الداخلي الخام الذي سينخفض الى 208 مليار دولار خلال السنوات المقبلة على اساس نمو سنوي في حدود 4%وهو ما يمكن ان يؤدي الى ازمات مالية[5].

بالحديث عن المستقبل اشار العديد من الخبراء الاقتصاديين الى انه في الأعوام العشرة المقبلة ستتعرض الدول النفطية لمزيد من المشاكل الاقتصادية إذا لم توسع استثماراتها، معتمدين بهذا التوقع على بيانات الاكتشافات الجديدة الموجودة لدى الغرب خاصة الغاز الصخري، الذي سيؤدي الى تراجع أسعار الطاقة، وبالأخص الغاز والنفط .وبالتالي التأثير على ميزانيات الدول على المدى القصير و البعيد، ولهذا رجح خبراء أن تحقق الدول الكبرى المصدرة للغاز المسال ميزة استراتيجية في تسويق إنتاجها، على رأسها قطر، وسط بوادر عجز قطاع الغاز المسال في الولايات المتحدة عن التكيف تماما مع أسعار منخفضة للطاقة.

وتفيد هذه المعطيات الى الأثر السلبي الذي لحق بالاقتصاد الجزائري نتيجة الازمة البترولية، الامر الذي ادى الى اختلال معظم المؤشرات الاقتصادية، خصوصا ان معظم العوائد البترولية تستعمل لتغطية التكاليف الاجتماعية في ظل سياسة الدعم التي تنتهجها الجزائر.

المحور الثاني: ماهية التنويع الاقتصادي

التنويع مسألة اقتصادية الطابع إذ تحرك القوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في البلد، حيث بعد ظهور العديد من الأزمات في الآونة الأخيرة تم تداول مفهوم التنويع الاقتصادي بكثرة بين صناع القرار، لتجنيب الدول التي تعتمد على مورد اقتصادي واحد من الصدمات.

أولاك مفهوم التنويع الاقتصادي

وردت العديد من التعاريف للتنويع الاقتصادي، حيث تختلف باختلاف الرؤية التي ينظر من خلالها إلى هذه الظاهرة، وعليه:

يعرف التنويع الاقتصادي: "على انه عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل، بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيس في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى، وقادرة على توفير فرص عمل للأيدي العاملة الوطنية وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل".[6]

كما يعرف على أنه: "عملية استغلال كافة الموارد وطاقات الإنتاج المحلية بما يكفل تحقيق تراكم في القدرات الذاتية، قادرة على توليد موارد متجددة، وبلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي، وفي م ا رحل متتالية تنويع الصادرات".[7]

وبصفة عامة فالتنويع الاقتصادي: هو توسيع للقاعدة الاقتصادية وإقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية تسهم في إيجاد مصادر متعددة للدخل المستدام.

كما يتم التمييز بين أشكال مختلفة من التنويع حسب اتجاه كل منها:

– **التنويع العمودي (الرأسي)**: هو استخدام مخرجات نشاط كنحاس خام لتكون مدخلات لنشاط آخر كأسلاك كهربائية، لرفع القيمة المضافة للمنتج باستخدام مدخلات محلية أو مستوردة، أو ما يسمى بالروابط الأمامية وبالروابط الخلفية؛

– **التنويع الأفقي**: وهو خلق فرص جديدة لمنتجات جديدة كالتعدين، الطاقة والزراعة؛

– **التنويع الجانبي**: وهو الدخول إلى ميدان نشاط جديد من خلال إنتاج منتجات جديدة لا علاقة لها بالمنتجات الحالية وتستهدف أسواقا جديدة؛

– **التنويع الشامل**: والذي تسعى من خلاله المؤسسات الإنتاجية إلى توسيع تشكيلة منتجاتها الحالية وفي نفس الوقت اكتساب واختراق أسواق جديدة؛

– **التنويع الجغرافي**: والذي يعني الدخول إلى مناطق جغرافية جديدة (تصدير المنتجات) او لتكيف مع تغيرات بيئة الإنتاج الجديدة.؛

– **التنويع المالي** :وهو ذلك الشكل من التنويع الذي يهدف إلى الحد من مخاطر الاستثمار من خلال توزيع رؤوس الأموال على مجموعة متنوعة من الأنشطة الاستثمارية، والتي لا يمكن أن تخسر في آن واحد، كما قد يمتد التنويع المالي إلى الاستثمار في مناطق مختلفة لتجنب آثار الانكماش الاقتصادي، له دورا أساسيا في التحكم في التقلبات الاقتصادية ويخفض الأضرار الناتجة عن انهيار أسعار المواد الأولية في البورصات العالمية، كما يسمح بتحسين التنافسية الدولية.

ثانيا: مؤشرات قياس درجة التنويع الاقتصادي

هناك عدة مؤشرات مستعملة في معرفة مدى التنويع الاقتصادي، ولإجراء عمليات المقارنة فيما يخص مدى التنويع الاقتصاد ي سواء بين الدول المختلفة أو في نفس الدولة خلال فترات مختلفة، يجب الاعتماد على مؤشر وحيد يقيس مدى التنويع الاقتصادي .هناك مقياسين رئيسين من خلالهما يمكن معرفة درجة التنويع الاقتصاد ي . المقياس الأول هو مقياس هيرفندل –هيرشمان Herfindal Hirshman والمقياس الثاني هو جيني Gini .

–المقياس الأول: هيرفندل –هيرشمان: يعتمد مقياس هيرفندل –هيرشمان على قياس وتركيب ونسبة المتغير ومدى تنوعه ويستخدم لقياس التنويع في ظاهرة ما، ولإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها، ويطبق بصورة واسعة لقياس التنويع الاقتصادي:

حيث:

H.H: مؤشر هيرفندل –هيشمان، يأخذ القيمة(0)عندما يكون هناك تنوعا كاملا (كل القطاعات مساهمة في النمو الاقتصادي بنفس النسبة في المتغير المدروس كاملا) ويأخذ القيمة (1) عندما يكون مقدار التنوع صفرا، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متمركزا في قطاع واحد فقط.

xi :الناتج المحلي الإجمالي في القطاعi.

x: الناتج المحلي الإجمالي PI.

n: عدد مكونات الناتج(عدد القطاعات التي يتكون منها التر كيب الهيكلي المدروس).

– المقياس الثاني : مؤشر جيني[8]: يستعمل هذا المعامل في قياس مدى تركز الظاهرة المدروسة وعدم توزيعها بشكل عادل أو متساوي ويعتبر مؤشر جيني من أفضل مقاييس التركز وأبسطها، ويعتمد على هذا المؤشر على منحنى لورينز ، ويقاس مؤشر جيني بالمساحة المحصورة بين منحنى لوريتر ووتر المثلث لإجمالي مساحة المثلث.

الشكل رقم (02): مؤشر جيني

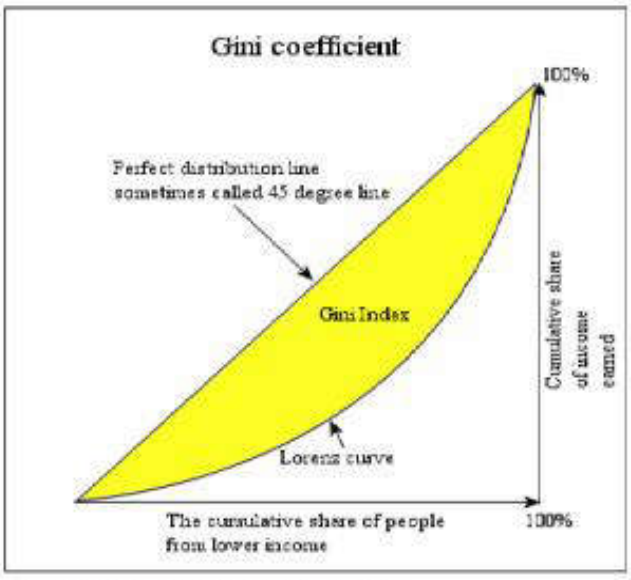

Graphical representation of the Gini coefficient

وهناك عدة صيغ لحساب لمؤشر جيني منها:

$$G = 1 - \sum_{k=1}^{n} (X_K - X_{K-1})(Y_K + Y_{K-1})$$

حيث:

xK: التكرار ألتجمعي النسبي التصاعدي للمتغير الكلي(الحصة القطاعية من الناتج المحلي الإجمالي) يمثل المحور الأفقي.

YK : التكرار ألتجمعي النسبي التصاعدي (عدد القطاعات)

n : هو عدد القطاعات.

تتراوح قيمة مؤشر جيني بين الصفر (الذي يمثل المساواة التامة في توزيع الظاهرة) والواحد الصحيح (الذي يمثل المساواة التامة) وتكون عدم المساواة عالية جدا إذا زادت قيمة المؤشر عن الواحد.

المحور الثالث: آليات الخروج من الاقتصاد الريعي وفقا للبدائل الاقتصادية في الجزائر

يظهر ذلك جليا في القطاعات التالية:

أولا: القطاع السياحي كبديل استراتيجي للاقتصاد الجزائري

عكس السياحة في البلدان المتقدمة والنامية مدى التقدم الحضاري والاجتماعي والعلمي للشعوب، وذلك لماله من أبعاد اقتصادية وثقافية وسياسية واجتماعية، وتعتبر الجزائر من أهم الدول التي تتمتع بإمكانيات وقدرات سياحية متنوعة، تساهم في تحقيق التنمية المنشودة للاقتصاد الجزائري، والتي يمكن أن تكون بديلا حقيقيا لقطاع المحروقات ويظهر ذلك من خلال:

1. المؤهلات السياحية للجزائر

تبلغ مساحة الجزائر 2.180.741 كلم 2 الأمر الذي يجعلها البلد الأكبر والأوسع إفريقيا، وهي من البلدان التي تطل على حوض البحر الأبيض المتوسط الذي يتميز مناخه بالاعتدال حيث تملك المقومات التالية:

– **المناطق السياحية** : تتميز المناطق السياحية في الجزائر بتنوع ثري تراث الارث الثقافي والحضاري حيث يمكن توزيعها على النحو التالي:

– المنطقة الساحلية للقالة وهي تحتوي على نظام بيئي غابي وبحري وثروات حيوانية؛

– خضيرة قورايا (بجاية) تمتد على مسافة 10 كلم على الساحل وفيها مناظر رائعة؛

– حضيرة تازة معقد القبائل المساحة البحرية لقزيرت؛

– الحضيرة الوطنية الشناوة وهي تمتد على 500 هكتار والجبل الساحلي للشناوى تيبازة.

– **المناطق الصحراوية**: تبلغ مساحة المناطق الصحراوية في الجزائر حوالي 2 مليون كلم 2 موزعة على05 مناطق كبرى في الجنوب هي ادرار، اليزي ، تمنراست ، تندوف ، وادي ميزاب وهي مناطق تمتلك مواقع ومناظر رائعة للاكتشاف لذلك أصبحت السياحة الصحراوية تكتسي أهمية بالغة .[9]

– **المقومات الحموية (الحمامات المعدنية)** :ساهم المخطط الرئيسي الذي أعده القطاع تحت إشراف على المستوى القانوني من تمكين المستثمرين الخواص ENET المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية والأجانب من استغلال 202 منبع للمياه المعدنية يوجد معظمها في شمال البلاد وهي 136 منبعا ذا أهمية محلية، 55 منبعا ذا أهمية جهوية و 11 منبعا ذا أهمية وطنية.

– **المعالم الأثرية والتاريخية للجزائر**: تنفرد الجزائر بمعالم تاريخية وحضارية متنوعة وتعتبر من بين الدول التي تتوفر على المناطق الأثرية وتظهر هذه الثروة في تصنيف اليونسكو لسبع مناطق أثرية ضمن التراث العامي وهي وادي ميزاب، منطقة طاسيلي، حي القصبة بالعاصمة، تيبازة ، جميلة، وتيمقاد، قلعة بني حماد ولهذا وجب تركيز الجهود ورد الاعتبار وترقية التراث الثقافي.

2. الآثار الاقتصادية للسياحة في الجزائر

يعتبر القطاع السياحي من القطاعات الاستراتيجية التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، وحل المشكلة الاقتصادية عن طريق توفير وجلب العملة الصعبة، وبالتالي فالأثار الاقتصادية للقطاع السياحي هي اثار كبيرة منها:

– **تدفق رؤوس الاموال الأجنبة**: تساهم السياحة بدرجة ملموسة في جذب جزء مهم من النقد الاجنبي لتنفيذ خطط التنمية الشاملة من خلال انواع التدفقات النقدية الأجنبة المحصلة، وتظهر الاحصاءات المتعلقة بالسياحة ان دخل السياحة اصبح يمثل المصدر الاول للعملات الأجنبة لحوالي % 38 من دول العالم ومن اكبر خمس مصادر لبقية الدول.

– **نقل التقنيات الحديثة والمتطورة**: تعمل الدول التي ترغب في زيادة مواردها من السياحة على استخدام التكنولوجيا الحديثة والمتطورة كلما كان ذلك ممكن في جميع مرافقها وخدماتها السياحية.

– **تشغيل الايدي العاملة**: في الجزائر تمت ملاحظة تزايد مساهمة هذا القطاع في توفير مناصب العمل، وبحسب موقع وزارة السياحة والصناعة التقليدية الجزائرية فقد بلغ عدد المناصب 420000 لسنة 2012.[10]

– **المساهمة في تحقيق وتنمية التوازن الاقتصادي بين المناطق**: في حالة قيام الدولة باستثمار المواقع السياحية في كافة المناطق المختلفة من الوطن فان هذا يؤدي الى تنمية وتطوير هذه الأقاليم بشكل متوازن.

– **تحسين ميزان المدفوعات** :السياحة كصناعة تصديرية غير منظورة تساهم في تحسين ميزان المدفوعات في البلد . ويتحقق هذا نتيجة تدفق رؤوس الاموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية، وزيادة موارد النقد الاجنبي والمنافع

التي يمكن تحصيلها نتيجة لخلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الاخرى، حيث بلغت عائدات القطاع السياحي الجزائري 430 مليون دولار وذلك سنة 2012 وتعتبر هذه الإيرادات ضعيفة بالنظر دائما الى مؤهلات الاستثمار السياحي في الجزائر[11].

ثانيا: قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل عن المحروقات

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في الاقتصاد القومي، ذلك لأن الاقتصاد التنافسي ذو القاعدة الإنتاجية العريضة لا يقوم على وجود الشركات الكبيرة وحدها فقط، بل بوجود بيئة جاذبة للأعمال الريادية، وتوفير شبكة واسعة من الموردين والقادرة على تلبية احتياجات الشركات الكبيرة وغيرها من الأنشطة التكاملية في أي من القطاعات الاقتصادية وهو ما تقوم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[12]

1. أهمية المؤسسات الصغرة في الجزائر

على الرغم مما تواجهه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تحديات ضخمة، خاصة في عصر العولمة والرأسمالية التي تعتمد على نظام السوق، الا انها بقيت تحتل الأهمية الأولى في الاقتصاديات الوطنية كونها المحرك الرئيسي والمصدر التقليدي لنمو وتطور الاقتصاد[13]، حيث أنها تعتبر أحد مجالات الاهتمام المتزايد في مختلف الاقتصاديات العامة، والاقتصاد الجزائري خاصة، وذلك من خلال التركيبة المالية والهيكلية والقانونية التي جعلتها تتمركز ضمن أولويات الإصلاح الجزائري بغية الوصول الى المعدلات الاقتصادية للمستويات المعيشية، وذلك من خلال مساهمتها في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتقليل معدلات التفاوت الاقتصادي بين الأقاليم، ويبرز دورها فيما يلي:

- المساهمة في زيادة الناتج القومي وذلك من خلال توجيه المدخ ا رت الصغيرة نحو الاستثمار وتعبئ رؤوس الأموال؛
- قيامها بدور الصناعات المغذية للصناعات الكبرى وذلك لكونها مصدر لتزويد الصناعات الكبيرة ببعض احتياجاتها؛
- وسيلة لاستثمار المواد الأولية المحلية سواء كانت خامات غير مستثمرة او سلع نصف مصنعة مما يساعد على الانتاج
- تنمية الصادرات وذلك من خلال توفير السلع القادرة على المنافسة او تحل محل السلع المستوردة؛
- رفع مشاركة الاناث في النشاط الاقتصادي وذلك من خلال تدعيم دور الصناعات الريفية كالنسيج والملابس المطرزة؛
- تنمية المواهب والابتكارات.

2. تقييم مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر جزءا هاما من النسيج الاقتصادي وذلك بسبب الخصائص والامكانيات التي يتمتع بها هذا اليوم من المؤسسات وبسبب الدور الكبير والبارز الذي يؤديه في بناء اقتصاد الدولة من خلال تحقيق متطلبات التنمية المستدامة من الجانب الاقتصادي والاجتماعي، والتي يمكن قياسها من خلال نسبة المساهمة وتحقيق القيمة المضافة، بالإضافة الى الدور الكبير الذي تؤديه في ترقية الصادرات ومساهمتها في التنمية المحلية.

- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة: ان دور قطاع المؤسسات الصغيرة لا يقتصر على الجانب الاجتماعي من خلال توفير مناصب شغل والتقليل من معدلات البطالة وانما تساهم أيضا في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال المساهمة في الناتج الداخلي والقيمة المضافة.
- مساهمة المؤسسات غيرة المتوسطة الخام خارج قطاع المحروقات: باعتبار إن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو من القطاعات المهيمنة على النشاطات الاقتصادية الكبرى في الجزائر وهو بطبيعة الحال يعتبر من القطاعات المساهمة في الناتج الداخلي الخام دون النظر إلى قطاع المحروقات باعتباره القطاع الأول في الاقتصاد الوطني دون منافس. فالناتج

الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات في ت ا زيد مستمر حيث انتقل من 2745.4 مليار دينار جزائري سنة 2004 الى ان بلغت قيمته 6060.80 مليار دينار جزائري سنة 2011 ، كما اتضح لنا أيضا ان مساهمة القطاع الخاص، (للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر) وهذا ما يفسر أن الجزائر تسير نحو الانفتاح والتحرر الاقتصادي وتطبيق ميكانيزمات اقتصاد السوق وفتح باب الاستثمار.

ثالثا: الزراعة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري

يعد القطاع الفلاحي الجزائري من اهم القطاعات الاقتصادية، التيّ وجب الاهتمام بها وذلك لان التطور الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع مرهون بواقع زراعتها.

1. الإمكانات والفرص المتاحة

تحوز الجزائر على عدة فرص متاحة من حيث الموقع، اضافة لامتلاكها لعدة موارد مائية وأرضية وبشرية.

– **الموارد المائية:** يمكن تقسيمها حسب مصادرها إلى ثلاثة موارد رئيسية توجز في الآتي:[14]

* **الموارد المطرية:** اذ تتمركز في المنطقة الشمالية للبلاد، والتي تقدر نسبتها 7% من إجمالي المساحة الإجمالية، تتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط، حيث تبلغ كمية الأمطار التي تسقط عليها نحو 192 مليارم 3 بنسبة 92 %.

* **الموارد السطحية** :تتمثل مصادر المياه السطحية في السدود، المحاجر المائية والأنهار وتقدر الموارد المائية السطحية بين 9.8مليار م/3 السنة و 13.5 مليار م/3 السنة، حيث أنها موزعة جغرافيا من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب.

* **الموارد الجوفية:** تشير التقديرات العلمية إلى وجود 147 طبقة مائية وحوالي 60.000 بئر صغير، و**90000** ينبوع و 23.000 بئر عميق، وقدرت كمية المياه الجوفية الممكن استغلالها بحوالي 7 مليارم 3 في السنة.

– **الموارد الأرضية:** للجزائر رصيد هام من الأراضي الزراعية الكلية تقدر بحوالي 42.46 مليون هكتار، في حين أن المساحة المستخدمة للزراعة لم تكن إلا حوالي 8.42 مليون هكتار فقط لسنة 2009 ، بنسبة % 20 من المساحة الزراعية الكلية.

– **الموارد البشرية** :باستخدام تحقيقات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية يتضح أن متوسط اليد العاملة الفلاحية بلغ 2.325مليون عامل خلال 1980–2009 وتراوحت اليد العاملة بين 1.633 مليون عامل و 3.152 مليون، خلال عامي 1980 و 2009 على التوالي، حيث شهدت ارتفاعا منتظما من سنة إلى أخرى وقدرت الزيادة ب 1.519مليون عامل أي بنسبة93% .

2. أهمية القطاع الفلاحي في الجزائر

لا يمكن التفكير في التنمية الاقتصادية دون اعتبار الفلاحة بداية وأولوية التنمية نظرا لارتباطها كخط خلفي ومحرك أساسي لباقي القطاعات، فضلا عن اعتبارها كخط أمامي مهم تستقبل مخرجات باقي القطاعات، وحسب ما ورد في تقرير التنمية في العالم سنة 2008 الصادر عن البنك الدولي، برزت أهمية القطاع الفلاحي الجزائري في الآتي:

– المساهمة في النمو الاقتصادي :ويمكن توضيح ذلك من خلال معطيات الجدول الموالي:

جدول رقم (01): تطور مساهمة نمو القطاع الز ا رعي في النمو الاقتصادي خلال الفترة (1980-2013)

السنة	1980	1990	2000	2010	2011	2012	2013
نسبة مساهمة الفلاحة	7.05	9.58	5.46	5.53	9.67	18.05	35.3

المصدر : زهير عماري، القطاع الفلاحي في الجزائريين الإمكانات المتاحة واشكالية الاكتفاء الذاتي ،الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الامن الغذائي في الوطن العربي، جامعة الشلف، يومي23 - 24 نوفمبر 2014، ص3.

من خلال الجدول يتضح مدى مساهمة القطاع الفلاحي في النّمو الاقتصادي حيث شهد انخفاض بعد سنة 2000لكن سرعان ما تحسن بعد عشرين سنة منذ سنة 1990 ليصل في حدود 9% سنة 2011 ، لكن ما يلاحظ أن هذه النسبة حققت قفزة نوعية سنة 2012 في حدود% 18 إلى % 35 سنة 2013 بفضل سياسة التجديد الريفي والفلاحي لكن عموما نسبة المساهمة لا تتعدى 9% إذ استثنيت السنتين الأخيرتين وبالرغم من ذلك إلاّ أنها تبقى نسبة ضعيفة.

- **المكانة الاقتصادية:** ويمكن توضيح هذه الأخيرة من خلال معطيات الجدول رقم (02)

جدول رقم (02): تطور مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1980-2013)

السنة	1990/80	2000	2010	2011	2012	2013
نسبة المساهمة	10	10.88	9.75	9.74	10.56	11.58

المصدر: نفس المرجع، ص 04.

من خلال الجدول يتضح أن :وزن الفلاحة في النشاطات المنتجة كمتوسط للفترة 1980-2013 تمثل نحو 10.42 % محتلة المرتبة الثالثة بعد قطاعي المحروقات والخدمات، ويرجع هذا الثبات الحاصل في مساهمة الإنتاج الفلاحي إلى النمو السريع الذي عرفته القطاعات غير الزراعية، وتجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة تقريبا ثابتة رغم المبالغ المرصودة لإنعاش القطاع في إطار البرامج التنموية خلال هذه الفترة، وهو ما يعني تراجع المكانة الاقتصادية للقطاع الفلاحي على حساب القطاعات الأخرى خاصة قطاع المحروقات والأشغال العمومية والخدمات.

خاتمة

في ظل التطورات الاقتصادية والمالية الإقليمية والدولية، وعلى رأسها الصدمة البترولية، ونحو السعي لتحقيق معدلات نمو اقتصادية مقبولة، وتنمية شاملة ومستدامة خاصة وأن الاقتصاد الجزائري يتميز بتبعية وارتباط كبيرن لقطاع المحروقات، الذي يتميز بالتذبذب مما أثر سلبا على مستويات التنمية والنمو. وبصفة عامة فقد خلصت هذه الدراسة الى النتائج التالية:

– يبقى الاقتصاد الجزائري عرضة لتقلبات اسواق المحروقات بصفة عامة والبترول بصفة خاصة، رغم كل المساعي والجهود المبذولة لتطوير القطاعات المساهمة في الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات؛

– وجب التعامل مع الازمة البترولية الاخيرة كخيار حتمي لتطوير القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات من فلاحة وسياحة وغيرها، عن طريق استراتيجيات متكاملة تراعي الظروف الاقتصادية الداخلية والخارجية؛

– تمتلك الجزائر لمقومات طبيعية معتبرة في مختلف المجالات كالسياحة والزراعة اذ يمكن في حالة ما احسن استعمالها الخروج بالاقتصاد الجزائري نحو التنويع ومواكبة التطورات الحاصلة على الصعيد العالمي؛

– يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاع حيوي، لابد من تبني استراتيجيات خاصة في دعم وترقية هذه المؤسسات.

– التنويع الاقتصادي هو هدف لكل الدول والحكومات للخروج من التركيز الاقتصادي.

ان تجاوز عتبة التركيز الاقتصادي يتطلب مجموعة من الشروط والاقتراحات منها:

– التركيز على تنويع النشاط بدل من القطاع؛

– دعم برامج البحث والتطوير واكتساب المهارات من خلال جلب الخبراء للتدريب محليا بدلا من استيراد التكنولوجيا من الخارج؛

– توفير البني التحتية اللازمة للقطاع المنتج من توفير الطاقة وشبكة المواصلات ومدن صناعية ومناطق تجارة حرة؛

– تطهير الاقتصاد من الفساد على أشكاله المختلفة؛

– إعطاء القطاع الخاص أهمية في قيادة النشاط الاقتصادي.

الهوامش:

(1)– ورقة خاصة **بقطاع المحروقات في الجزائر في مؤتمر الطاقة العربي الثامن ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول** ماي2006 على الموقع: www.aopec.org بتاريخ اطلاع 2019/04/16.

(2)– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المادة 12 من القانون05-07 الصادر بتاريخ 28 أفريل 2005 الموافق لـ 19 ربيع الأول 1426 هـ ، العدد 50الصادر في 19 يوليو، 2005 ، ص09.

(3) – فريد راهم ، نبيل بوركاب، **انهيار اسعار النفط :الأسباب والنتائج**، المؤتمر الأول :السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية و تأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف، يومي07-08 أفريل 2015، ص02.

(4) – تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، متاح على موقع بنك الجزائر على الرابط التالي:
http://www.bank-of algeria.dz/pdf/interventiongouv_cnavril2017arabe.pdf

(5)– احمد بوريش، **تداعيات انعكاسات انهيار اسعار البترول على الاقتصاد الجزائري**، المؤتمر الاول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الحاجيات الدولية، جامعة سطيف، 07-08 أفريل 2015، ص 13.

(6) – حامد عبد الحسين الجبوري، التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، شبكة النبأ المعلوماتية، ص03، على الموقع ،http://annabaa.org/arabic/authorsarticles بتاريخ اطلاع 2019/04/28.

(2)– محمد كريم قروف، قياس و تقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1980-2014)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 9، العدد2، 2016، ص 638.

(8) عدنان محريق، بن حموده محبوب **التنويع الاقتصادي :المفهوم والأهداف والمبررات ومؤشرات قياسه**، الملتقى العلمي الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين البدائل والخيارات، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 02 و 03 نوفمبر 2016، ص 08.

[9] الشريف بوفاس، منصف بن خديجة، **ترقية تسويق المنتوج السياحي في الجزائر الواقع والتحديات**، الملتقى الوطني الأول حول المقاولاتية، وتفعيل التسويق السياحي في الجزائر، 22-23 أفريل 2014، ص05.

[10] موقع وزارة السياحة والصناعة التقليدية على الموقع: **www.mteit.com**

[11] الديوان الوطني للإحصاء على الموقع: **www.ons.dz**

[12] نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان 2007م، ص86 .

[13] هايل عبد المولى طشطوش .المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية، دار الحامل للنشر والتوزيع،عمان،2012، ص6 .

[14] احمد تي ، حمزة بالي، واقع وأفاق تسيير الموارد المائية في الجزائر في إطار تحقيق التنمية المستدامة، ملتقي وطني حول اقتصاديات، المياه والتنمية المستدامة،30 جامعة بسكرة، نوفمبر 1 -ديسمبر 2011، ص3 .

- قائمة المراجع

- بالي حمزة، احمد تي، واقع وأفاق تسيير الموارد المائية في الجزائر في إطار تحقيق التنمية المستدامة، ملتقي وطني حول اقتصاديات، المياه والتنمية المستدامة،30 جامعة بسكرة، نوفمبر 1 -ديسمبر 2011.
- بوفاس الشريف، منصف بن خديجة، ترقية تسويق المنتوج السياحي في الجزائر الواقع والتحديات، الملتقى الوطني الأول حول المقاولاتية، وتفعيل التسويق السياحي في الجزائر، 22-23 أفريل 2014.
- بوريش احمد، تداعيات انعكاسات انهيار اسعار البترول على الاقتصاد الجزائري المؤتمر الاول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الحاجيات الدولية، جامعة سطيف، 07-08 أفريل 2015.
- تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، متاح على موقع بنك الجزائر على الرابط التالي: http://www.bank-of algeria.dz/pdf/interventiongouv_cnavril2017arabe.pdf
- راهم فريد، بوركاب نبيل، انهيار اسعار النفط :الأسباب والنتائج، المؤتمر الأول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية و تأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف، يومي07-08 أفريل 2015.
- جواد نبيل، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان 2007م.
- طشطوش هايل عبد المولى، المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية، دار الحامل للنشر والتوزيع،عمان،2012.
- عبد الحسين الجبوري حامد، التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، شبكة النبأ المعلوماتية، ص03، على الموقع ،http://annabaa.org/arabic/authorsarticles بتاريخ اطلاع 2019/04/28.
- محمد قروف كريم، قياس و تقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1980-2014)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 9، العدد2، 2016.
- محريق عدنان، بن حموده محبوب، التنويع الاقتصادي :المفهوم والأهداف والمبررات ومؤشرات قياسه، الملتقى العلمي الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين البدائل والخيارات، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 02 و 03 نوفمبر 2016.
- موقع وزارة السياحة والصناعة التقليدية على الموقع: www.mteit.com
- الديوان الوطني للإحصاء على الموقع: www.ons.dz

– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المادة 12 من القانون05-07 الصادر بتاريخ 28 أفريل 2005 الموافق لـ 19 ربيع الأول 1426 هـ ، العدد 50 الصادر في 19 يوليو،2005.

– ورقة خاصة بقطاع المحروقات في الجزائر في مؤتمر الطاقة العربي الثامن ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ماي 2006 على الموقع: www.aopec.org بتاريخ اطلاع 2019/04/16.